{من كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي المخطوط المحفوظ بدار الكتب المصرية رقم (٤٩ مصطلح الحديث) من صفحة ٦٤ ب سطر ٢٠}

واما الحديث الحسن فقد بين الترمذي مراده بالحسن وهو ما كان حسن الاسناد. وفسر حسن الاسناد بأنه لا يكون في اسناده متهم بالكذب ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه نحوه. فكل حديث كان كذلك فهو عنده حديث حسن. وقد تقدم ان الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط. ومنهم الثقة الذي يقل غلطه. ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه. فعلى ما ذكره الترمذي كل ما كان في اسناده متهم فليس بحسن وما عداه فهو حسن بشرط ان لا يكون شاذا. والظاهر انه اراد بالشاذ ما قاله الشافعي وهو أن يروي الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه، وبشرط ان يُروى نحوه من غير وجه. يعني ان يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الاسناد. فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل ومن كثر غلطه ومن يغلب على حديثه الوهم اذا لم يكن احد منهم متهما كله حسن بشرط ان لا يكون شاذا مخالفا للاحاديث الصحيحة وبشرط ان يكون معناه قد روي من وجوه متعددة فان كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ فالحديث حينئذ حسن صحيح وان كان مع ذلك لم تسمه رواية غيرهم من اهل الصدق الذين في حديثهم وهم وغلط إما كثير أو غالب عليهم فهو حسن ولو لم يرد لفظه الا من ذلك الوجه لأنه المعتبر انه يروى معناه من غير وجه ولا نفس لفظه. وعلى هذا فلا يشكل قوله حديث حسن غريب، ولا قوله صحيح حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه لانه مراده ان هذا اللفظ لا نعرف الا من هذا الوجه لكن معناه شواهد من غير هذا الوجه وان كانت شواهده بغير لفظه. ولهذا كما في حديث الاعمال

Copyright © King Saud University